

متطلبات التعليم الجامعي لبناء الإنسان في ضوء

مقومات التماسك الاجتماعي

د. أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم^(١)

أولاً الإطار العام للبحث: ويتضمن المقدمة والمشكلة وأسئلة البحث، وأهداف وأهمية البحث.

المقدمة:

لقد طرأت على المجتمعات الإنسانية المعاصرة - على اختلاف درجات تقدمها - تحديات كثيرة ومتغيرات عديدة في كل المجالات، وذلك نتيجة للتحويلات العلمية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي شهدتها العالم. ومن ثم فقد شهدت المجتمعات العربية مجموعة من التغيرات السريعة والمتلاحقة والتحديات في العديد من الجوانب، عجز الإنسان عن مواجهتها والتكيف معها لصعوبة السيطرة عليها والتحكم فيها أو التنبؤ بآثارها المتوقعة، والتي أدت إلى تغيرات جذرية في حياة الإنسان وسلوكه وتبدلت معها مسارات التنمية.

وتعد التنمية الإنسانية أحد أهم مؤشرات تقدم المجتمعات ورفيها، وتتميز التنمية بأنها متعددة الجوانب؛ متزايدة كمًا، ومتصاعدة كيفًا، وفي ظل ذلك يقع على الجامعة مسؤولية تحقيق أهدافها المختلفة، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل عليها استشراق المستقبل وتهيئته، وتجديد بناء أفرادها للمشاركة بثقة في تصحيح مسارات التنمية في المجتمع لمواكبة أحداثه؛ بما يحقق لهم بناءً إنسانيًا متجددًا ومتطورًا.

وتتزايد أهمية التعليم الجامعي كضرورة لبناء أفراد المجتمع؛ ليكون العنصر البشري وأداؤه هو العنصر الحاسم في تميزه وتطوره، والاهتمام بالبحوث التربوية التي تعمل على تقدم الأمم، وتحفظ استقرارها الاقتصادي، وأمنها القومي، في عمليات التطوير لمؤسسات التعليم الجامعي؛ الأمر الذي جعل عملية بناء الإنسان غاية تحقيق مقومات تماسك المجتمع وتوازنه.

فالجامعة مؤسسة إنسانية، وتعليمية ذات طبيعة أخلاقية؛ تسعى إلى تنمية القيم المضافة، والفضائل المدنية؛ حيث تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع. وتقوم الجامعة بنشر المعرفة، والثقافة، وترقية الفنون والآداب؛ بهدف إعداد المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة؛ وعليه فقد أصبحت الجامعة أرقى مؤسسة علمية أكاديمية أنشأها المجتمع بهدف تنميته واستدامته.

وتتزايد أهمية التعليم الجامعي كضرورة لإعداد أبناء المجتمع؛ ليكون العنصر البشري وأداؤه هو العنصر الحاسم في تميزه وتطوره، والاهتمام بالبحوث التربوية التي تعمل على تقدم الأمم،

(١) د. أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم: مدرس أصول التربية - كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة.

وتحفظ استقرارها الاقتصادي، وأمنها القومي، في عمليات التطوير لمؤسسات التعليم الجامعي؛ الأمر الذي جعل عملية تطوير مؤسسات التعليم الجامعي بصفة مستمرة ضرورة قومية^(١). ولقد مرَّ التعليم الجامعي بالكثير من التطورات؛ وذلك بفعل عدة عوامل، بعضها نابع من داخله كعملية التطوير والنمو الذاتي، سواء في وظائفه، أو بنيته التنظيمية أو تخصصاته، ومحتوى مقرراته، والبعض الآخر بفعل التأثير الخارجي عليه من خلال الاستجابة للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع^(٢).

وبشكل البحث في التعليم الجامعي أهمية خاصة؛ نظرًا لضرورة تطوير آليات فعالة لتقويم جودة الأداء، وذلك في إطار المرجعيات التي تستند إلى المعايير العالمية، والقومية، بحيث تكون مؤسساته مسؤولة عن استمرار التطور الحضاري للبلاد^(٣). ولكي يحقق التعليم الجامعي أهدافه بشكل جيد وفعال؛ ينبغي أن يعتمد على توطيد العلاقة بين جودة مؤسساته، ومتطلبات تنمية المجتمع المحلي؛ وذلك من خلال تفعيل مقومات التماسك الاجتماعي المعزز لبناء الإنسان المصري المعاصر.

ويعد التماسك الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية في قيام التنمية الإنسانية في المجتمع؛ حيث يعمل التعليم الجامعي بوظائفه الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، على دعم تعزيز بنية التماسك الاجتماعي لدى طلابه الذين هم شباب ووقود التنمية بالمجتمع من خلال الانتظام في فرص التعليم الجامعي؛ فالعلاقة بين مقومات التماسك الاجتماعي والتعليم علاقة جدلية، في دائرة من التأثير والتأثر، ووفق التعلم من خبرة في دراسة مجتمعنا وفهم مشكلاته ومحاولة تنمية قيم التماسك الاجتماعي^(٤). حيث يقع على التعليم الجامعي المسؤولية الرئيسية في غرس وتعزيز

(٢) نادية جمال الدين (٢٠٠٧م): قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة، المؤتمر له ولي الخامس التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة الفرص والتحديات، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة، في الفترة من ١١-١٢ يوليو، ص ١٤٣.

(٣) يوسف سيد محمود (٢٠٠٩م): **وئى جديدة لظ وير التعليم الجامعي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص ٢١.

(٤) محمد على نصر (٢٠٠٤م): رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالي العربي في ضوء منطلقات العصر، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر "العربي الثالث التعليم الجامعي العربي .. آفاق الإصلاح والظ وير، ج ١، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المنعقد في الفترة ١٨-١٩ ديسمبر، ص ٤٨٢.

(٥) نادية جمال الدين (٢٠١٥م): **ثؤرة التعلم ومناهج البحث في التربية" الج وث الكيفية/ بحث الفعل"**، القاهرة، مركز المحروسة، ص ٢٦.

القيم التي يتطلبها المجتمع؛ وأن هذه المسؤولية موزعة ما بين الأسرة، والوسائط التربوية المتعددة، في تعليم الشباب منظومة من القيم اللازمة لتنمية وترابط المجتمع^(١).

كما أن المجتمع يحمل مسؤولية كبيرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطلاب حيث بينت نتائج بعض الرسائل، أن المجتمع المدني له دور بارز في تنمية قيمة المشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل لدى الشباب بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تنمية قيمة تحمل المسؤولية الاجتماعية، وتنمية قيمة الديمقراطية وقيمة الانتماء لدى الشباب بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تنمية قيمة الوعي لدى الشباب، وتعد هذه من المقومات اللازمة لتجديد تماسك المجتمع وترابط أفرادها في نسيج من العلاقات المتطورة^(٢).

ويسهم التعليم الجامعي في تطوير واستدامة بناء الإنسان وتكوينه على كافة الجوانب المعرفية والصحية والترفيهية، فيحقق له ممارسة سياسية وفق أنشطة طلابية تشرف عليها الجامعة تكسبه قيم المشاركة وقيم التكامل وقيم تحسين البيئة واستدامة المحافظة عليها وغير ذلك الكثير مما سيتناوله الباحث في محاور البحث، وعليه فإن الواقع يتطلب من التعليم أن يحدث التفاعل الاجتماعي بين جيل الكبار وجيل الشباب وجيل الصغار؛ من أجل التأثير المتبادل للحفاظ على قوة المجتمع وتماسكه^(٣).

حيث يعد التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسة في التطوير والتنمية؛ فهو وسيلة وغاية معاً؛ وسيلة لأنه يهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، وغاية لأنه يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير فرص متكافئة لهم. والتماسك الاجتماعي لا يمكن فرضه على المجتمع من قبل السلطات العليا، ولكن لا بد أن يكون نابعاً من المجتمع ذاته بحيث تقوم السلطات المحلية بدور القائد والمسهل لهذا النشاط الثقافي^(٤).

(١) زياد بركات (٢٠٠٥م): من المسئول بشكل رئيسي عن تعليم القيم للشباب؟ البيت أم المدرسة أم المسجد، المجلة

الإلكترونية لشبكة العالوم النفسية العربية، ٢ (٨)، ص ٥٥.

- Peters, Ina, (2018). Cohesion and Fragmentation in Social Movements How Frames and Identities Shape the Belo Monte Conflict, available at: <http://www.springer.com/gp/book/9783658193256> (11-6-2017).

(٢) حسام طلعت بندق (٢٠٠٩م): دور المجتمع المدني في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب، دراسة ميدانية المؤتمر العلمي السنوي العشرون، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب فضء وء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ج ٢، ص ٢٥.

(٣) نادية جمال الدين (٢٠١٣م): الإنسان والتعليم والبحث التربوي في الزمان الرقمي، القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية، سلسلة ن أجلك نكتب رسائل تريء وية (١)، ص ص ٧-٨.

(٤) Bernard, P. (1999). **Social Cohesion: A Critique**, CPRN Discussion Paper No. F/09, Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec, P. 5.

والباحث في مجال التعليم الجامعي وتحقيق التماسك الاجتماعي يدرك أن العلاقة بينهما ليست علاقة خطية بل هي علاقة جدلية متبادلة، حيث يجب أن يدرك الباحثون في ذلك المجال أن عوائد التعليم ليست اقتصادية فقط (دوال الدخل) وإنما هي عوائد فردية واجتماعية فمن العوائد غير الاقتصادية تأتي قياس قيم ومقومات التماسك الاجتماعي وعوائد القيمة المضافة من تحقيق هذا التماسك في مجتمع ما والتنمية المنتظرة لهذا المجتمع. لذا يمكن عرض وتحليل بحوث ودراسات كل من المحورين في الإطار النظري للبحث^(١).

ويرى البعض أن مقومات قياس تحقيق التماسك الاجتماعي على المستوى الفردي في اتجاهات الأفراد مثل: الرغبة في البقاء داخل الجماعة، والولاء لها ولأفرادها، وفي سلوكيات الأفراد مثل: القرارات المتعلقة ببقائهم في الجماعة، ومشاركتهم في أنشطتها، ومن أهم المتغيرات التي يتناولها التماسك الاجتماعي: المحاسبية، والحريات الحديثة، والحقوق السياسية، وفاعلية الحكومة، ومحاربة العنف، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي^(٢).

إلا أنه توجد العديد من المبادرات الفعلية التي دعت إلى التماسك الاجتماعي مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث قامت بوضع استراتيجيات تربط بين التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة محو الفقر تماماً، ووضع خطط فعلية لتحقيق ذلك، وقد قامت استرالياً بتبنى اتجاهاً عريضاً لتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال قيام الحكومة الأسترالية بوضع استراتيجية تدعو للترابط والمساواة، وتهدف إلى إرشاد الحكومة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد مثل التعليم، المواطنة، بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الأوروبية للتماسك الاجتماعي بوضع استراتيجية لتحقيق التماسك ابتداءً من مايو ٢٠٠٠ بحيث تأخذ في اعتبارها مجموعة العوامل

- Ritzen, J. & Others. (2000). **On “Good” Politicians & “Bad” Policies: Social Cohesion, Institutions & Growth**, Policy Research Working Paper No. 2448, World Bank, Washington, DC.

- Wachendorfer, A. & Others. (2007). **Social Cohesion, Regionalism & Development in Latin America & the Caribbean**, Paper Presented Nov. 8th, Buenos Aires, Argentina, P. 9.

(١) هبه صبحي جلال إسماعيل (٢٠١٢م): التعليم والتماسك الاجتماعي في مصر: دراسة تحليلية للعائد غير الاقتصادي الأوسع للتعليم قبل الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

(٢) Friedkin, N. (2004). Social Cohesion, **Annual Review Sociology**, 30, PP. 418, 419.

- Department For Communities & Local Government(2007). **What Works In Community Cohesion, Research Study Conducted For Communities & Local Government & The Commission On Integration & Cohesion**", DCLG, London, June, P. 4.

الآتية^(١): (البحث عن الآليات التي تساعد على منع حدوث انقسام واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء " التجانس الاجتماعي"، التخلص من البطالة وإيجاد عمالة تتميز بالمهارة والكفاءة، تقوية نظم الأمن الاجتماعي، وجود مقاييس لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في مجالات الصحة، والتعليم، والتدريب، والخدمات الاجتماعية).

وعلى ما سبق فإن التماسك الاجتماعي يعد حجر الأساس في بقاء المجتمعات، وتطورها في ضوء التحولات، والتغيرات المستمرة، وأن تحقيقه يتطلب توافر مجموعة من الصفات الإيجابية لدى أفراد المجتمع، والمجتمع ذاته مثل: الثقة، والمشاركة، والمساواة، والتضامن، وغيرها من الصفات؛ فالتماسك الاجتماعي يعني إحساس جميع أفراد المجتمع بدورهم الفعال في تحقيق النمو والتقدم في مجتمعهم في ظل التحديات المتعددة، وتأثيراتها البالغ على جميع المجتمعات، كما أن المجتمعات المتماسكة تتباهى بكونها أكثر قدرة على إيجاد إطار مؤسسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات في ضوء الثقة والقواعد المحددة والواضحة.

وعليه فإن التعليم الجامعي يعد المكون الرئيس لإكساب الطلاب قيم التماسك الاجتماعي لأنه الفاعل المشترك في دعم بناء وتحسين نسيج العلاقات الإنسانية في كل مجتمع.

حيث يري مجلس أوروبا (٢٠٠٦م)^(١) أن التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسة للتطوير والتنمية لأن هدفه الأساسي تحقيق الجودة لحياة الفرد والمجتمع معا، يظهر التماسك الاجتماعي في الدول التي توجد فيها فرص متكافئة للتعليم، ويزداد فيها معدل الثقة بين الأفراد والحكومة، حيث يؤكد هنا على أهمية تقديم تعليم ذو فرص متكافئة يحقق التوازن أو التنافس بميزات متكافئة.

في حين ذهب آخر إلى^(١): أن العلاقة بين التماسك الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي وجهان لعملة واحدة. فالتماسك الاجتماعي يحارب الاستبعاد والعوامل المدعمة له سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل الفقر، والبطالة، والعنصرية، وذلك من خلال تفعيل أنشطة محاربة التعليم

-
- (1) Council of Europe (2001): Promoting The policy Debate on Social Cohesion From A Comparative Perspective, **Trends in Social Cohesion, No. 1**, Council of Europe, Germany, Dec, p4.
 - (2) Council of Europe(2006): Achieving Social Cohesion in A Multicultural Europe: Concepts, Situations & Developments' **Trends in Social Cohesion No. 18**, Council of Europe, Belgium, Oct.
 - (3) Amin, A,(2007): Thinking Past Integration & Community Cohesion, **Paper Presented At 2007 COMPAS Annual Conference**, Oxford University, 5-6 July.

للإستبعاد الاجتماعي. في حين تعد وسائل الإعلام من العوامل المشجعة والمدعمة للتماسك والتكامل الاجتماعي^(١).

وقد تبين أن التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسة للتطوير والتنمية لأن هدفه الأساسي تحقيق الجودة لحياة الفرد والمجتمع معا^(٢). فالمجتمع المتماسك هو ذلك المجتمع الذي لديه رؤية عامة مشتركة وإحساس بالانتماء لجميع المجتمعات، وتوفير فرص متكافئة مع أفراد المجتمع الأصلي، والمجتمع المتماسك هو الذي يتميز بالتدعيم الأخلاقي المتبادل، وتؤدي الحكومة دوراً هاماً في تحقيق التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال مراعاته ضمن أجندتها، ووضع مجموعة من المؤشرات التي تدعم التماسك الاجتماعي^(٣).

ويسهم تحقيق التماسك الاجتماعي في ارتباط وتماسك أفراد المجتمع وضرورة عدم التحزب أو التفرقة ولأهمية التماسك الاجتماعي يجب السعي لتقويته، ودعمه بين أطراف الشعب، وتوجد عوامل تؤثر على تماسك المجتمع؛ منها الإعلام والتنشئة والمدرسة والمعلم والجامعة من العوامل المهمة في قوة تماسك المجتمع والمواطنة التي تسعى لبناء مجتمع يحترم حقوق الآخر^(٤).

مشكلة البحث وأسئلته:

لقد تأثرت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري في العديد من فترات التاريخ المعاصر نتيجة للأوضاع الاقتصادية، وزيادة التفاوت في مستوي الدخل بين الأفراد، وفي التأثير علي القيم السائدة وظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية، وكذلك علي أوضاع الطبقات في المجتمع المصري. حيث عجز الاقتصاد عن توفير الاحتياجات الضرورية للشعب، وأيضاً تصدع البنية الأساسية وتهالك المرافق وارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق الزيادة في الدخول النقدية للمواطنين، بالإضافة إلى تدهور القيمة الخارجية للجنية المصري وعجز الموازنة. وانعكست الأوضاع الاقتصادية علي أوضاع الطبقات في المجتمع حيث انقسم المجتمع إلى فئة صغيرة تملك الثروة بدون عمل منتج

(1) Trinidad & Tobago(2008): The International Federation of Coalitions for Cultural Diversity Cultural Livelihoods & Social Cohesion in The Caribbean, **Summary Report**, University of West Indies, 7 July

(2) Eu-LAC Forum, Fiscal Policies **For Social Cohesion And The Fight Against Poverty, Conclusions & Recommendations For The VEU-LAC Summit**, Berlin, Germany 12-13 March 2008.

(3) Novy, A.(2009): City Regions & Social Cohesion, Plenary Presentation Given At The **RSA-Conference: Understanding & Shaping Regions: Spatial, Social & Economic Futures**, leuven, 7 Apr.

(٤) امرفت عطية اسكندر (٢٠١٤م): صورة الذات والآخر لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية بمصر دراسة استطلاعية لدور التعليم في تدعيم التماسك الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

وقاعدة عريضة من الشعب تمثل الطبقة الدنيا وتعيش تحت خط الفقر، وتقلص الطبقة الوسطى
(١).

فزادت الضغوط المادية والاجتماعية والنفسية علي الناس وزادت الفجوة الطبقيه في المجتمع المصري، ففي الوقت الذي تتمدد فيه المنتجات ومناطق الفيلات والقصور يعيش ٤٤% من الناس تحت خط الفقر، ويعيش ثلث الشعب في عشوائيات لا تصلح للإقامة الآدمية ويعيش مليون شخص أو أكثر في المقابر، ويعيش ثلاثة أرباع مليون طفل في الشوارع، وهؤلاء الفقراء والمعدمين والمهمشين ينظرون حولهم ويحاولون الاستغاثة ولا أحد يسمعهم، فقد توعدت الحكومة علي سماع الشكوى في كل وقت وفقدت حساسيتها تجاهها مبررة ذلك بأن الناس أصبحوا أكثر طمعا وأقل صبورا وأقل شعورا بالرضا، لذلك لجأ هؤلاء الناس إلى العمل الاجتماعي أو الرشوة أو دفع أبناءهم للسفر غير الشرعي وأحيانا التظاهرات التي تنتهي بقمعهم وسجنهم (١). ونتيجة لذلك ظهرت الكثير من الأوبئة الاجتماعية والنفسية والصحية التي يعاني منها الشعب المصري حتى الآن. فمنها الظواهر الاجتماعية مثل الزواج العرفي بين الشباب وصغار السن، وأطفال الشوارع، والتشرد والتسول، وسرقة الأعضاء، والبلطجة، والدعارة، والمخدرات، والتجارة بالأطفال وغيرها من الجرائم التي استحدثت وجودها في المجتمع المصري تفككاً وتفسخاً، وغيرها من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي هاجمت ومازالت تهاجم الشعب بضرارة شديدة. وغيرها من الأوضاع الصعبة السيئة والشعب يعاني ويتحمل ويحاول أن يقاوم ليحيا مشغولا بلقمة العيش وخوفا من بطش السلطة.

وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

**س كيف يسهم التعليم الجامعي بصورته الراهنة في تحقيق التماسك الاجتماعي
المعزز لبناء الإنسان المصري المعاصر؟**

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما الإطار النظري والمفاهيمي لتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال التعليم الجامعي؟
- ٢- ما دواعي ومقومات تحقيق التماسك الاجتماعي؟
- ٣- ما متطلبات وآليات التعليم الجامعي لتحقيق التماسك الاجتماعي من أجل تعزيز بناء المصري المعاصر؟

(١) لبنى عبدالرحيم امبابي (٢٠١٥م)، سياسات التعليم قبل الجامعي بمصر وورها في تعزيز له واطنة بالفترة

٢٠٠٧، القاهرة، ص ٦٥ و ٦٦

من ١٩٥٢ إلى

(١) محمد المهدي (٢٠١١م)، عبقرية الثورة المصرية، القاهرة: دار الشروق، ص ١٣٥

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي:

- تكوين الإطار النظري والمفاهيمي للتعريف بمقومات التماسك الاجتماعي المعزز لبناء الإنسان من خلال التعليم الجامعي.
- تحليل دواعي ومقومات تحقيق التماسك الاجتماعي.
- تحديد متطلبات وآليات التعليم الجامعي لتحقيق التماسك الاجتماعي المعزز لبناء المصري المعاصر.

أهمية البحث:

- يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يسعى لبحثه وذلك فيما يلي:
 - إن التعليم الجامعي يعد ركيزة البحث العلمي الذي هو أساس مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة؛ حيث يعتبر المسؤول الأول عن تحقيق أهداف الدولة في التنمية المستدامة، وإن تطوير التعليم الجامعي في مصر يعد ضرورة تقتضيها التطورات العالمية الراهنة.
 - وتكمن أهمية تحقيق التماسك الاجتماعي في أنه يسهم وبصورة مباشرة في تمكين بعض الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء للمشاركة الفاعلة في تحسين جودة حياتهم من خلال التفاعل والتعاون والتكامل الاجتماعي كقيم ايجابية تنشأ بين أفراد المجتمع الواحد.
 - كما تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يعد من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على العلاقة بين إسهام التعليم الجامعي في تعظيم تحقيق التماسك الاجتماعي المعزز لبناء طلاب الجامعة الذين هم مستقبل الوطن ووقود تميته.
 - وتتزايد أهمية البحث مع تزايد الطلب العالمي لإعادة بناء الإنسان في الشعوب من أجل تحسين جودة الحياة، ومستوى المعيشة، وفرص العمل، ومستويات التنمية الإنسانية المستدامة.

ثانياً- الإطار النظري للبحث:

ويتناول تأصيلاً نظرياً مختصراً لمفهوم التماسك الاجتماعي، ثم يعرض بالمناقشة والتحليل محددات ودواعي ومقومات التماسك الاجتماعي، ثم متطلبات وآليات تحقيق التماسك الاجتماعي في التعليم الجامعي من أجل تعزيز بناء الإنسان، وذلك على النحو التالي:

١-لمحة عن التعليم الجامعي:

تتمثل أهمية التعليم الجامعي في كونه أحد أهم أسس التنمية الشاملة في أي مجتمع؛ لأنه المصدر الأساسي لإعداد الأفراد وتأهيلهم؛ للتفاعل داخل المجتمعات، حيث يعمل على تزويدهم بالمعارف، والمهارات، والقدرات التي تجعلهم قادرين على أداء أعمالهم بصورة فعالة؛ لخدمة أنفسهم،

وخدمة مجتمعاتهم، وعلى ذلك فإن التعليم الجامعي قيمة مضافة لتنمية المجتمعات، والنهوض بها، وجعلها قادرة على مسايرة التطور الحضاري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والمعرفي، والتكنولوجي.

ويقع التعليم الجامعي في أولويات التنمية البشرية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، والتأكيد على المعرفة التي يكتسبها الخريجون لسوق العمل، والتعليم المستمر لكافة الخريجين في المجالات التخصصية المتنوعة؛ فهؤلاء الخريجون هم أصحاب القيادة الفاعلة للحكومات وصنع القرارات واتخاذها، والتي تترك آثاراً إيجابية في المجتمعات، ومصدراً لإنتاج المعرفة الشاملة لتحقيق التنمية في المجتمع^(١)، وعلى ذلك يتبين أهمية التعليم الجامعي كقيمة مضافة للتنمية.

وتقوم فلسفة التعليم الجامعي في مصر على أساس التركيز على الناحية الكمية أكثر منه على الناحية الكيفية؛ حيث تعمل على تقديم التعليم الجامعي لأكبر عدد من الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة؛ ولكنها تحتاج إلى أن ترصد الكثير من الاهتمام بالقدرات والمهارات، التي يجب أن يمتلكها الطلاب قبل وبعد التحاقهم بالجامعة، كما ينبغي أن تهتم بتنمية تلك القدرات والمهارات من خلال التماسك الاجتماعي؛ كي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل دائم التغير، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة هؤلاء الخريجين على ملاحقة التطور العلمي، وتحقيق السعادة الذاتية والاجتماعية، والتنافسية في أسواق العمل المحلية والخارجية.

ولم تعد مهمة التعليم الجامعي مجرد القيام بمهام البحث عن المعرفة ونشرها، وإنما شملت كل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية؛ مما جعل فلسفة التعليم الجامعي تتجه نحو خدمة المجتمع وبحث حاجاته، والاستجابة لمتطلباته^(٢). فالانخراط في مجتمع المعرفة لا يتم دون الفصل بين أسلوب عام ينطلق من شعار التعليم للجميع، وأسلوب خاص ينطلق من كون الامتياز يتطلب شروطاً لا تتوفر للجميع^(٣). إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو تقديم العلم، وترقية الفكر، وتنمية القيم الإنسانية، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، وتحقيق تماسكه وانسجامه الاجتماعي، وتزويد

(1) Kitagawa, F. (2005): Entrepreneurial universities and the development of regional societies: a spatial view of the Europe of knowledge, **Higher Education Management and Policy**, 17(3): 65-92.

(٢) حاتم فرغلي ضاحي(٢٠٠٨م): مستقبل التعليم الجامعي في الوطن الحاضر والعشرون، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص ٨٣.

(٣) زينب توفيق السيد عليوة(٢٠٠٦م): المصادر المكملة لتدريس التعليم الجامعي الكمي في الوطن العربي، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر "العربي الخامس" لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان "الجامعات العربية في الوطن الحاضر والعشرون" في واقع الوطن العربي "المنعقد بمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس في الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر، ج٢، ص ١٧-٣٨.

البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد وبناء الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة، وقيم التماسك الاجتماعي الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع المشارك وصنع مستقبل الإنسانية^(١).

ويسعى التعليم الجامعي إلى تحقيق أهدافه من خلال قيامه بوظائفه الثلاث وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتطويره سواء في مجالات الإنتاج أو مجالات الخدمات من خلال خلق قنوات للتواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع^(٢).

وبالرغم من تعدد وكثرة الأهداف التي يسعى التعليم الجامعي لتحقيقها إلا أن هناك اختلافاً في الآراء حول تلك الأهداف، ولكن مع ذلك هناك اتفاق على بعض الأهداف الأساسية للتعليم الجامعي وهي^(٣):

- إعداد المتخصصين وتوفير الكوادر الفنية التي تقود عملية التنمية في المجتمع في المجالات المختلفة؛ وذلك بإكسابهم المهارات والخبرات والقدرات الذهنية.
- رفع المستوى الثقافي وتنمية القوى العقلية وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية والارتقاء بمستوى الذوق العام وتنظيم العلاقات الدولية بين الشعوب.
- التقدم العلمي وإثراء المعرفة بكافة أنواعها من خلال القيام بالبحث العلمي.
- الارتقاء بمستوى الطلاب وتنمية مهاراتهم وتزويدهم بالمعرفة العلمية، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولية المجتمع ووعيه وإدراكه لمشكلاته، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لهذه المشكلات.

(١) حسن شحاته (٢٠٠١م): التعليم الجامعي والدور الجامعي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص ١٣.

(٢) أحمد حسن الصغير (٢٠٠٥م): التعليم الجامعي في ضوء التحديات واقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتب، ص ص ٢٣ - ٢٩.

(٣) نادية جمال الدين (١٩٩٤م): سياسة الدول للتعليم الجامعي بالوطن العربي وتحديات الأبن والبقاء، المؤتمر العلمي الثاني - التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية التربية، جامعة الكويت، ص ٤٩٥، ٤٩٤.

- حسن شحاته: التعليم الجامعي والدور الجامعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص ١٣-٢١.
- أحمد الخطيب (٢٠٠٦م): الإدارة الجامعية دراسات حديثة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص ص ٣٠٩-٣١٥.
- أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٦م): التعليم في مصر: ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٢٢.
- على راشد (١٩٨٨م): الجامعة والتدريس الجامعي، جدة، دار الشرق، ص ص ١٨-٢٤.

وتتنوع إسهامات التعليم الجامعي طبقاً لظروف وطبيعة المجتمع، واختلاف قيم المجتمعات واتجاهاتها وعاداتها، ونظرة كل مجتمع إلى ما ينبغي أن يقوم به تعليمه الجامعي في تحقيق أهداف ذلك المجتمع، وأثرها على خدمة المجتمع من خلال التعليم الواقعي التطبيقي الذي يعمل على حل مشكلاته؛ فهي تتنوع إلى: إسهامات معرفية؛ والتي ترتبط بالمعرفة وتطورها، وإسهامات اقتصادية والتي تعمل على تطوير اقتصاد المعرفة لتنمية المجتمع والعمل على تزويد بما ينتج معرفة جديدة، وإسهامات اجتماعية تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، والسعي لتحقيق تماسكه الاجتماعي لدى طلابه، وبعد ذلك قيمة مضافة للمنتج الجامعي، يسهم بها في إعادة بناء وتشكيل الإنسان.

٢ - ماهية التماسك الاجتماعي، وأهميته:

للوهلة الأولى يبدو مصطلح التماسك الاجتماعي سهل التعريف؛ إذ غالباً ما يستخدمه الأكاديميون، والسياسيون لوصف حالة مجتمع ما، ولكن محاولات تعريف المفهوم أظهرت مصاعب تحديده، لأن غالباً ما يُستخدم بشكل مجازي وغامض.

يعبر مفهوم التماسك الاجتماعي عن القوى التي تؤثر على الأفراد لضمان البقاء معاً^(١)، كما يتضمن مجموعة القيم والمبادئ التي تؤكد على أن جميع المواطنين قد حصلوا على حقوقهم الاجتماعية أو الاقتصادية دون تفرقة^(٢)، ويشير إلى مستوى توافق أعضاء الجماعة من خلال الشعور بالانتماء، والولاء، والتضامن، والتآزر فيما بينهم^(٣)، ويعبر عن بناء القيم المشتركة ومجتمعات التفاهم وتقليل الفروق والفجوات بين الثروة والدخل والإحساس بالمصالح والاهتمامات المشتركة ومواجهة التحديات باعتبارهم أعضاء لنفس المجتمع^(٤)، كما يعد المجال الكلي للقوى التي تؤثر في الأعضاء من أجل استمرارهم في

^(١) Heynemann, S. & Todoric-Bebic, S. (2000). A Renewed Sense for The Purpose of Schooling The Challenges of Education & Social Cohesion in Asia, Africa, Latin America, Europe & Central Asia, Prospects, **International Bureau of Education**,. 30(2) 150.

^(٢) Home Office, Community Cohesion(2001): **A Report of the Independent Review Team Chaired By Ted Cattle**, Home Office, London

^(٣) Surkyn, J. (2000). Changing Attitudes & Values across Europe: Social Cohesion & the Role of the Family, Europe, Flemish Research Council, P. 2.

^(٤) Regina Berger, R. (2000) **Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept & Measurement, European Working Paper, No. 149**, (Mannheim, Centre for Survey Research & Methodology), pp 3-25, p5.

عضوية الجماعة^(١)، وهو السمة المميزة للمجتمعات التي يسودها نوع من الترابط الاجتماعي بين أفرادها، وجماعاتها^(٢).

٢

ويشير التماسك الاجتماعي إلى قدرة المجتمع على تحقيق رفاهية جميع أعضائه من خلال تقليل الفروق والفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتلافي الاستبعاد والاستقطاب^(٣). كما يعرف بمجموعة العمليات الاجتماعية تسهم في غرس الشعور بالانتماء في نفوس الأفراد للمجتمع الذي يعيشون فيه باعتبارهم جزء منهم، كما أنه قدرة الأفراد على العيش معا في ظل ظروف اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، وفي ظل توافر الانسجام والتوافق والشعور بالالتزام المتبادل^(٤).

٣

كما يعرف التماسك الاجتماعي بأنه: الصمغ الذي يربط المجتمع بكل أجزائه في ضوء إحساس أفرادها بالانتماء والشعور بالهوية الجماعية، والثقة الجماعية، والعمل معاً لتحقيق أهداف وغايات مشتركة^(٥). ويشير التماسك الاجتماعي إلى: الحد الفاصل بين التضامن الاجتماعي وآليات الاستبعاد الاجتماعي، وأهم آليات التخلص من الاستبعاد وتحقيق التضامن^(٦). وعلى ماسبق فإن التماسك الاجتماعي يعد هدف تسعى المجتمعات لتحقيقه؛ من أجل بقائها في ضوء التحولات والتغيرات المستمرة، كما يتضح أنه- كذلك- وسيلة؛ لتحقيق النمو، والتقدم للمجتمعات.

٦

وعلى ذلك يمكن فإن الباحث يعرف التماسك الاجتماعي بأنه مجموعة من العمليات الاجتماعية تسهم في غرس الشعور بالانتماء في نفوس طلاب التعليم الجامعي باعتبارهم أحد أهم منتجات الجامعة للمجتمع الذي يعيشون فيه باعتبارهم جزء منهم. في ظل ظروف اجتماعية أو اقتصادية مختلفة فرضتها طبيعة التحولات الاجتماعية.

غدا مفهوم التماسك الاجتماعي جزءاً حيوياً من برامج التنمية المستدامة في كثير من الدول التي تطمح إلى بناء الإنسان الواعي والمدرك لحقوقه، وواجباته تجاه وطنه، وذلك للتغلب على الصراعات الداخلية التي تعاني من تحدياتها الكثير من المجتمعات.

^(١) Canadian Council on Social Department (2000). **Social Cohesion in Canada: Possible Indicators**, Canada, Dept. of Canadian Heritage & Dept. of Justice, Nov. 2000, p.3.

^(٢) Easterly, W (2006). **Social Cohesion: Institutions & Growth**, WP # 94, Centre for Global Development. Aug, (www.cgdev.org) at 15-2-2011.

^(٣) James Moody, J & Others (2000). A Hierarchical Conception of Social Group **American Journal of Sociology**, 13, P. 5.

^(٤) Maxwell, J. (2007). **What Is Social Cohesion, & Why Do We Care?** Canada, Canadian Policy Research Networks, P. 1.

- Council of Europe, **Concerted Development of Social Cohesion on Indicators: Methodological Guide**, Belgium, Aug. 2005, P. 26.

^(٥) National Unity & Reconciliation Commission (NURC) (2007): **Social Cohesion in Rwanda: An Opinion Survey Results 2005-2007**, United States Agency for International Development (USAID), P. 2.

^(٦) Fried kin, N. (2004). "Social Cohesion", **Annual Review of Sociology**. 30, 422.

ويرتبط التماسك الاجتماعي بجميع أجزاء المجتمع، وأنساقه؛ فالتماسك لا يرتبط بمنطقة ما بعينها أو بجماعة ما. لكن أجزاء المجتمع تترايط كلها عن طريق التماسك الاجتماعي في ضوء القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة، وذلك مع مراعاة جوانب الاختلاف وأخذها في الاعتبار، واحترام الآخر^(١). وللتماسك الاجتماعي أهميته الكبرى، والتي تتمثل في أنه يساعد المجتمعات في الحفاظ على هويتها، وقوتها، ووحدتها، ويدفعها لمزيد من النمو، والتطور؛ فالتماسك الاجتماعي شرط أساسي؛ لإيجاد مجتمع آمن ومنسجم ومتكامل^(٢).

ويعد التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسية في التطوير والتنمية، فهو وسيلة وغاية معاً، وسيلة لأنه يهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، وغاية لأنه يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير فرص متكافئة لهم. والتماسك الاجتماعي لا يمكن فرضه على المجتمع من قبل السلطات العليا، ولكن لابد أن يكون نابعاً من المجتمع ذاته بحيث تقوم الحكومات بدور القائد والمسهل لتحقيق التماسك الاجتماعي^(٣)، حيث يرتبط التماسك بالعديد من السياسات تتمثل في التمكين الاجتماعي؛ أي قيام الأفراد بمساعدة بعضهم البعض في حل المشكلات، والثقة المتبادلة، والتطوع، والمساواة، والمعاملة العادلة، ومنع الجريمة، والانحراف السلوكي، والشعور بالانتماء والصدقة من بينات مختلفة؛ وعلى ذلك فينبغي أن تتكاتف الحكومة والمؤسسات المجتمعية المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال البرامج والأنشطة الفعالة.

^(١) Depot for Communities & Local Government (2009). Guidance on Meaningful Interaction: How Encouraging Positive Relationships Between People Can Help Build Community Cohesion, **London, Communities & Local Government Publications**, 7.

^(٢) سامية حمريش (٢٠١٠م): القيم الدينية وورها في التماسك الأسوي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، جامعة الحاج الخضر، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص ٢٠٧.

- Reitz, J.G., Breton, R., Dion, K.K., Dion, K.L,(2009). Multiculturalism and Social Cohesion Potentials and Challenges of Diversity, available at: <http://www.springer.com/gp/book/9781402099571#otherversion=9789048182282> (3-12-2017).

^(٣) Bernard, P., Social Cohesion: A Critique, **CPRN Discussion Paper No. F/09**, Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec. 1999, P. 5.

- Ritzen, J. et al.(2000), On "Good" Politicians & "Bad" Policies: Social Cohesion, Institutions & Growth, **Policy Research Working Paper No. 2448**, World Bank, Washington, DC.

- Wachendorfer, A. et al. (2007). " Social Cohesion, Regionalism & Development in Latin America & the Caribbean", **Paper Presented Nov. 8th, 2007**, Buenos Aires, Argentina, P. 9.

وتعتمد البنائية الوظيفية في تحليلاتها للتماسك الاجتماعي على مفهومين رئيسيين هما: مفهوم البناء Structure، ومفهوم الوظيفة Function. ويشير مفهوم البناء لدى راد كليف براون Radcliffe Brown إلى شبكة من العلاقات المتسقة، والمنظمة بين الجماعات الاجتماعية التي بها صفة الدوام، والاستمرار. أو أنه: يتكون من أشكال مجردة من العلاقات، وأنماط السلوك الاجتماعي. فكلمة "بناء" تعني نوعاً من التنسيق، والترتيب بين الأجزاء المكونة للكل، فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة.

بينما يشير مفهوم "الوظيفة" إلى الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي. وقد استخدم الوظيفيون مفهوماً ثالثاً هو: مفهوم النسق الاجتماعي Social system والذي من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية - البنائية - والجوانب الدينامية الوظيفية. وقد انطلق دوركايم Durkheim في رؤيته للتحويل من منظور وظيفي مستنداً على فكري التباين، والتضامن "ثنائية التضامن الآلي - التضامن العضوي" ويتضح من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل، ومفهوم التضامن الاجتماعي أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط؛ فتحولها مضبوط بقواعد، ومعايير قانونية. كما قدم "ماكس فيبر Max Weber" نظريته حول تطوير المجتمع المستمر نحو الترشيح، وخضوع نظمه السياسية "لنفس التطور، وبالتالي ليس كل تطور يحدث تفكك اجتماعي ولكن غاية التطور أحداث الحراك الاجتماعي المنشود نحو تعاضد المجتمع وانسجامه. وقد تطورت الوظيفية عند "تالكوت بارسونز T.Parsons". إلى أنه داخل كل نسق اجتماعي دافع إلى التوازن الاجتماعي Social Equilibrium في مواجهة المؤثرات الخارجية. والمجتمع عند بارسونز يسعى لتحقيق حالة التوازن حيث لا يوجد صراع، والواقع أن "بارسونز" حاول تقديم نظرية لتفسير مدى التحويل الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات، واستخدم في ذلك مدخل متغيرات النمط Pattern variables⁽¹⁾. وبناء على ذلك أكد "بارسونز" أن البناء هو مجموعة الوظائف الضرورية لتطوير المجتمع، والتي تحقق توازنه.

٣- تحديات تحقيق التماسك الاجتماعي:

يفرز التغيير الاجتماعي تداعيات على التماسك الاجتماعي تشكل أثناء حدوثها بعض المشكلات؛ كالتناقض بين القديم والجديد، وحدث فجوة ثقافية بين تغيير العناصر المادية، وتغيير العناصر المعنوية، وتناقض الأدوار، وتمثل الثورات قوة تؤثر في التماسك الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى أنها تدفع المجتمع إلى إعادة تنظيم أولوياته، وتدفع الأفراد إلى إعادة النظر في أهدافهم

¹Zagalo, N. (Ed), Branco, P. (Ed) (2015). Creativity in the Digital Age, Available at: <http://www.springer.com/gp/book/9781447166801> (23-11-2017).

وسبل تحقيقها، كما تؤدي إلى اهتزاز قيم الأفراد، ونشأة الصراعات النفسية داخل الفرد وبينه وبين غيره من أعضاء المجتمع، ونقص إشباع حاجات الأفراد المختلفة، والشعور بالتهديد⁽¹⁾.

ترجع أهمية التطوع إلى أنه يكمل العمل الحكومي ويدعمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توسيعها، ويسهم في توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة⁽²⁾، يسهم في تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين وصنع قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى من دون حساسية أو التزام رسمي والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق، جلب خبرات أو أموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بالمجال نفسه بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخبرات ومن ثم مزيد من الاستفادة والنجاح⁽³⁾، إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكامل بين الناس وتأكيد اللمس الحانية المجردة من الصراع والمنافسة.

ويمثل غياب حقوق الإنسان ضعف قدرة المجتمع على تحقيق مقومات التماسك الاجتماعي مثل: الرفاهة لكافة أعضائه، وتقليل الفجوات، وتلافى الاستقطاب، وتمثل الرفاهية في تحقيق المساواة، وعدم التمييز، والحصول على كافة حقوق الإنسان⁽⁴⁾. والعلاقة بين حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي علاقة موجبة وقوية سواء كانت حقوق سياسية (مثل المشاركة أو التصويت، أو اجتماعية (الدخل، والحصول على الخدمات)، أو إتصالية (الثقافة، الهوية، والشفافية)، حيث تشير الأدبيات إلى أن هذه الحقوق لها دور أساسي في تطوير الشعور بالانتماء، والذي يمثل محوراً هاماً في تحقيق التماسك الاجتماعي⁽⁵⁾.

تطور التنوع الثقافي في كل المجتمعات بفعل تأثير أساليب التكنولوجيا الحديثة، فإن هذا التنوع الثقافي أحدث تأثير سلبي في الكثير من الأحيان على التماسك الاجتماعي⁽⁶⁾. ولعل أهم انعكاسات هذه التحديات تتمثل في أن هذه التحولات وخاصة ثورة المعلومات والاتصالات لها تداعياتها على الجانب الاقتصادي والسياسي وعلى الهوية الثقافية، بالإضافة لتغيير وتوجيه

⁽¹⁾ Adamo, S (2008). "Northern exposure: The New Danish Model of Citizenship Test", **International Journal on Multi Alturism Societies**, 10(1) PP. 18-20.

⁽²⁾ Blackler, F. & Regan, S. (2004). **Collaborative Practices in Government Policy Objects**, London, Lancaster University, P. 12.

⁽³⁾ Bonnicksen, B. (2003). **Volunteers & Social Service Systems**, N.Y. Crowell, Feb. P. 25.

⁽⁴⁾ José luis, **Economic & Social Indicators & Social Cohesion in Latin America & The Carribean**, P. 27.

⁽⁵⁾ European Committee for Social Cohesion: **A New Strategy for Social Cohesion: Revised Strategy for Social Cohesion**, PP. 5-7.

⁽⁶⁾ Rawsthorne, M & Vinson, T. (2007). The Most Liveable Place in Australia: The Role of Social Indictors in Realizing The Vision", **New Community Quarterly**, PP. 3, 4.

الاتجاهات والأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية. (١) فمن الملاحظ اليوم أن بعض الشباب أصبح يحمل صفات تشوبها الغرابة في المظهر، والسلوكيات والتصرفات، وصارت معظم الأفعال الصادرة عنه يغلب عليها طابع الجراءة على أبسط مبادئ القيم (٢). حتى أصبحت الأجيال الشابة تختلف عن أجيال الكبار في سلوكهم السافر لكل ما يتعارض مع القيم النبيلة والتقاليد العريقة السامية. (٣) وقد أصبح الشباب الآن في ظل الأنظمة المعاصرة جيلاً مغترباً يفتقد مشاعر الانتماء التي تربطه بالبيئة الاجتماعية كما أنهم قد يشعرون بحماسهم الزائد بضرورة نقد كل ما يحيط بهم، حيث أن التغيرات البنائية التي طرأت على مجتمعهم لم يصاحبها أية عمليات تخطيطية أو توفيقية لاحتياجاتهم الآنية أو المستقبلية (٤).

وعلى ذلك يتألف التماسك الاجتماعي من مجموعة من المقومات الهامة في تكوين المجتمع وبقائه مترابطاً ومتماسكاً من أهمها: التكامل الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، وكذلك الضبط الاجتماعي. وسوف نتناولهم الدراسة كما يلي:

٤- مقومات تحقيق التماسك الاجتماعي:

يتحقق التماسك الاجتماعي وفق العديد من المقومات التي بتوافر شروط تحقيقها يمكن إكسابها وغرسها في بناء المعرفة والسلوك والاتجاهات لدى طلاب التعليم الجامعي وفق الوظائف الأساسية التي تشاركها المؤسسة الجامعية مع طلابها، ويمكن تناولها بالتحليل على النحو التالي: يعد **التكامل الاجتماعي** مقوماً مهماً لبناء الإنسان وفق ما يمكن تحقيقه من التماسك الاجتماعي، فهو يساعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في التآزر والتعاون، لتنمية أنفسهم ومجتمعهم؛ لأن التكامل الاجتماعي هو فكرة معقدة، فبالنسبة للبعض يعد غاية إيجابية تتضمن تعزيز تكافؤ الفرص من أجل بناء إنسان يستطيع أن يتمتع بحقوقه، فكلما كان المجتمع أكثر تكاملاً، كلما تحسنت جودة الحياة الاجتماعية (٥). ووفقاً لعلم الاجتماع يعد التكامل الاجتماعي

(٢) موسى الشرقاوي (٢٠٠٤م): الهوية الثقافية لطلبة كليات التربية في ضوء التحديات المعاصرة، دراسة أمبيريقية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٤٧، مايو ٢٠٠٤، ص ٧.

(٣) Clea Mcneely & Jayne Blanchard: The Ten Years Explained: A Guide to healthy Adolescent Development . John Hopkins Bloom berg ,School of Public Health 2009, P.26.

(٤) رضوى سالم (٢٠٠٣م): شبابنا حقاً هل ه و بلا قيم؟ سلسلة أحوال مصرية، العدد ٢١، السنة السادسة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٥٠.

(٥) عبد المنعم عبد الله (٢٠٠٨م): الأنساق القيمية لدى الشباب الجامعي في ضوء المستجدات العالمية "دراسة ميدانية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد ١٤، العدد ٤٩، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، يناير ٢٠٠٨م، ص ٢٠١.

(٥) House of Commons, Community Cohesion & Migration (2008). 10th Report of Session 2007-8, London, House of Commons, 16 Jul., P. 6.

عملية دينامية وأساسية يتم في ضوءها تطوير القيم، والعلاقات، والمؤسسات التي تمكن جميع الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص⁽¹⁾. كما أنه عملية يستطيع من خلالها المجتمعات المشاركة في تحقيق الأمان والاستقرار والعدل وحماية حقوق الإنسان وتطويرها مع احترام بعض القيم مثل التنوع، والتعددية، والتسامح، والعنصرية، وعدم العنف، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة جميع الأفراد، ومنهم في المناطق البعيدة والمحرومة.

كما يعرف على أنه تكيف الفرد داخل الجماعة⁽²⁾، أو هو عملية التآزر والتغاير الدينامي الارتقائي بين الوظائف الحيوية والنفسية والاجتماعية في سبيل الإبقاء على وحدة الكل، ويتضمن استمرار التفاعل والتآزر بين أعضاء الجماعة بعضهم وبعض، وبين الجماعة والجماعات الأخرى في المجتمع⁽³⁾. ويعرف على أنه عملية دينامية متعددة العوامل يشارك فيها أفراد المجتمع في تحقيق الرفاهية وجودة الحياة⁽⁴⁾. وهذا التعريف يشير أن التكامل هو مفهوم معاكس للاستبعاد.

وللتكامل الاجتماعي عدة مقومات بتوافرها يمكن تحقيقه كمقوم أساسي لبناء الطالب الجامعي على النحو التالي: الطابع الاجتماعي لشخصية الإنسان: وهو دليل على أن ورائه عملية اجتماعية واحدة في أساسها تطبع الشخصية عن طريق عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي بطابع الشخصية الاجتماعية، تنمية المشاركة في الرأي العام: وهو صوت الجماهير والتعبير عن اجتماع كلمة الجماعة ومظهر من مظاهر الوحدة الاجتماعية ونتيجة من نتائجها، وهو يظهر الجذور العميقة للتكامل الاجتماعي. مظاهر أخرى: مثل العادات والتقاليد، والقيم، والمعايير الاجتماعية، والفنون الشعبية.. إلخ⁽⁵⁾، ويسهم التعليم الجامعي في بناء شخصية الطالب من أجل ذلك.

ومع ذلك توجد مجموعة من التحديات التي علاجها من أجل تحقيق التكامل من أهمها توفير نقص الدعم الاجتماعي، ومعدلات المشاركة على الوجه المطلوب مثل الحق في التصويت، أو العضوية في حزب سياسي، أو التأثير في الرأي العام، التفكك الأسري ونقص الموارد المادية، عدم القدرة على النزول لسوق العمل، نقص أو انعدام الدعم من الأسرة أو الأصدقاء أو الشبكات

¹ Cars, G. & Others. (1999). Study Programme in European Spatial planning: Indicators for Social Integration & Exclusion, **Final report**, Theme 13, Oct., P. 8.

² Delanty, G. (2000). Social Integration & Europeanization: the Myth of Cultural Cohesion, **European Studies**, 14, P. 221.

³ Wangu, S. (2005). Culture, Identity & Social Integration: The Tanzanian Experience in Social Integration, **Paper Presented at Arusha Conference New Frontiers of Social Policy – Dec. 12-15, Tanzania**, P. 20.

⁴ Koivusalo, M. (2009). Social Integration, Global Social Policy & Society for All, **Global Social Policy Brief # 7**, Finland, P. 7

⁵ United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) (1994). Social Integration: Approaches Issues, **MNRISD Briefing paper # 1**, Mar, P. 1.

الاجتماعية^(١). وهناك العديد من المبادرات لمواجهة هذه المعوقات. ولقد اقترحت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية WSSD مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك من أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، محو الفقر وتوفير الخدمات، وممارسة الديمقراطية وإنشاء الأحزاب السياسية^(٢)، بالإضافة إلى دعم دور الإعلام في بناء الثقافة الديمقراطية، وكذلك الاهتمام بحقوق الإنسان الأساسية مثل السكن، الغذاء، الحرية، والأمن، الخدمات الاجتماعية وحتى تجويد الفرص الاجتماعية والاقتصادية^(٣).

٣

ومن المقومات الرئيسة للتماسك الاجتماعي يأتي **النظام الاجتماعي**، فيمثل مجموعة النظم الاجتماعية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع، والنظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، والتي بدورها تميز كل نظام اجتماعي عن الآخر^(٤). ويتكون النظام الاجتماعي من مجموعة أنساق اجتماعية رئيسية يندرج تحت كل نسق أو نظام اجتماعي رئيسي مجموعة من النظم السياسية الفرعية. وتشمل النظم الاجتماعية الرئيسية نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي ... إلخ والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة من النظم الفرعية^(٥). وللنظام الاجتماعي مجموعة من المقومات التي تعد ذات أهمية بالنسبة للنظام الاجتماعي ومن أهمها: **الاعتماد المتبادل** بين الطالب والمؤسسة الجامعية، فلإعتماد دوراً هاماً في تحقيق النظام الاجتماعي ككل، وكلما كان الفرد أكثر اعتماداً على الجماعة كلما كان أكثر مسايمة لمعايير للجماعة التي يعيش فيها. وهذا يعني أن الجماعة تعنى الكثير

^(١) Vieagge, D. (2000). **Social Integration & Political Participation: Diagnosis & Prognosis for African American political Empowerment**, Ann Arbor, University of Michigan, P. 58.

^(٢) DESA, **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration**, Op. Cit., P. 6.

^(٣) Gomez, A. (2007). **The Role of Education in Promoting Cubas Integration into The International Society: Lessons in Transitions from The Post-Communist States of Central & Eastern Europe**, University of Maimi, P. 53.

- Deacon, B. & Others. (2005). Copenhagen Summit Ten Years on: The Need for Effective Social Policies Nationally, Regionally & Globally, **GASPP Policy Brief # 6**, P. 3.

() جمال سلامة على (٢٠٠٦م): **النظام السياسي والبناء الاجتماعي: الفؤج لواقعي لتحليل النظم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٢٣.

^(٥) Liewelyn, H. & Rockwell, J. (2007). **Two Views on Social Order, Conflict Or Cooperation**, (www.miser.org) (7-1-2016).

للفرد، كذلك الشفافية: من المقومات الأساسية للنظام الاجتماعي. وكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الأفراد على العمل بجد في الجماعات، خشية شعور المراقبين لهم بالتقصير، أما عن التوسع: فهو مقوم رئيسي في تحقيق النظام الاجتماعي، وهو يعني كلما كان هناك عدد من المعايير الهامة في المجتمع، كلما ساعدت هذه المعايير على تحقيق التجانس والتماسك بين أفراد الجماعات⁽¹⁾، وحسب ما يتوافر لدي الجامعة من تبادل الخبرات المعرفية والخدمات المشتركة بين الأستاذ والطالب والطالب والمجتمع يتحقق توسعاً في أنشطة الطالب الجامعي يمكنه من خدمة الجماعة الاجتماعية التي يتشارك الحياة معها، مما يكسبه القدرة على التعامل بتكامل وانسجام وشفافية مع المجتمع.

في حين أن التكامل والنظام الاجتماعي كمقومين رئيسيين في تنمية وتحقيق التماسك الاجتماعي لطالب الجامعة، فلن يتسنى ل ذلك إلا من خلال مقوم التفاعل الاجتماعي، حيث يعد التفاعل الاجتماعي مفهوماً أساسياً واستراتيجياً في علم النفس الاجتماعي، ويطلق على التفاعل الاجتماعي أحياناً بالتفاعلات غير الاقتصادية، والإنسان باعتباره كائن حي يعتمد وجوده على وجود نوع من العلاقات بينه وبين الآخرين سواء أكانت هذه العلاقات موجبة، كما بالتعليم الجامعي، بمعنى أنها تؤدي إلى نوع من التفاعل المقبول بين الأفراد، أم علاقات سلبية، بمعنى أنها تؤدي إلى تفاعل فاشل. فالجماعة البشرية لا بد أن يكون بين الأفراد خطوطاً للارتباط الاجتماعي تكون أساساً لعملية التفاعل الاجتماعي ونمو الجماعة، وتمايز تركيبها⁽²⁾.

ومن أشكال التفاعل الاجتماعي التعاون والتنافس والتوافق والصراع، ويتضمن التفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل لسلوك الأفراد والجماعات الذي يتم عادة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.

وهناك علاقة بين أهداف الجماعة التعليمية داخل الجامعة وما يتطلبه تحقيق ذلك الأهداف من تفاعل اجتماعي ييسر وصول الجماعة إلى تحقيق أهدافها. فحينما يتقابل عدد من الأفراد وجهاً لوجه في جماعة يبدأ الاتصال والتفاعل بين هؤلاء الأفراد. ويتم الاتصال والتفاعل عن طريق اللغة والرموز والإشارات. وتلون الثقافة التي يعيش فيها الفرد والجماعة نمط التفاعل الاجتماعي؛ لهذا نكون أكثر دقة لو وضعنا في حسابنا مفهوم التفاعل الاجتماعي الثقافي⁽³⁾، ولكي يصبح التفاعل الاجتماعي هادفاً يجب أن يصبح فعالاً في تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع وإيجابياً - لا يتضمن

⁽¹⁾ Heater, M. & Horne, C. (2009). **Thories of Social Order**, 2nd ed., Stanford University Press, PP. 3, 4.

⁽²⁾ Scheinkman, J. (2007) **Social Interactions**, National Science Foundations Princetion University, PP. 1, 2.

⁽³⁾ Lee Freese, L. & Burke, P. (2005). **Persons, Identities & Social interactions Advances in Group processes** (4) Greenwich, Conn, P. 11.

خبرات غيرة سارة تعرقل بناء التماسك الاجتماعي، وأن يأخذ أنماطاً مختلفة تسعى جميعها إلى بناء التماسك الاجتماعي^(١).

كما يجب أن يقوم التفاعل الاجتماعي على التخلص من العنصرية والتمييز وهذا ما أكدته لجنة التكامل والتماسك (CIC)^(٢)؛ حيث أشارت إلى أن التفاعل الإيجابي بين الأفراد من جماعة أخرى قد يحسن من اتجاهات الأفراد السلبية وينمي المشاعر الإيجابية مثل التعاطف، والمشاركة الإيجابية للمعلومات الشخصية، وبالتالي تحقيق التماسك، وكذلك التخلص من الخوف الذي يمثل حاجزاً بين بناء الأجيال المختلفة بحيث تتكون شبكات اجتماعية فعالة، تنتقل من داخل الجامعة إلى خارجها.

وبعد أن يكتسب البناء الإنساني للطالب ومشاركته في التفاعل الاجتماعي يتوقف اسهامه في تحقيق التماسك الاجتماعي إذا لم يشارك بإيجابية وفعالية في تحقيق التضامن الاجتماعي، حيث يعيش الطالب في مجتمع تسوده مجموعة من التغيرات الاجتماعية الهامة والدينامية الناجمة عن العمليات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية. وهذه التغيرات قد تؤثر سلباً على الترابط بين أفراد المجتمع والتماسك بين الجماعات المختلفة، مما يستلزم إنشاء بعض القيم، والتي من أهمها التضامن الاجتماعي، فهو مفهوم جديد نسبياً قام الإتحاد الأوربي بتطويره على أنه عملية يمكن من تمكين الأفراد المحرومين والفقراء والمستبعدين من الفرص والموارد اللازمة للمشاركة بشكل كلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق الرفاهية ومستوى معيشي جيد^(٣)، كما يعرف على أنه مفهوم نسبي يؤكد على أحقية الأفراد المهمشين في أن يكونوا أعضاء محترمين اجتماعياً ومادياً وثقافياً في المجتمع^(٤).

والتضامن يتوفر على عدد من المقومات للتأكيد على تحقيق تكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن العرق، أو السلالة أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع^(٥)، ولاسيما تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي، كما أنه يهدف إلى تهيئة البناء التماسك للجميع بالمشاركة الفعالة والنشطة في جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية،

⁽¹⁾ Social Interaction, Language & Society (2004). (www.economics.arizona.edu), PP.1, 2. (22-10-2016).

⁽²⁾ Dept. for Communities & Local Government, Guidance on Meaning Full Interaction: How Encouraging Positive Relationships Between People Can Help Build Community Cohesion, Op. Cit., P. 9.

⁽³⁾ Milcher, S. & Aodrey Ivanov, A. (2008). Social Inclusion & Human Development, HDR # 16, UNDP Bratislava regional centre, Jan, P. 1.

⁽⁴⁾ Nieroda, J. (2005). **Education for Social Inclusion & Revolution: A Closer Look at Intercultural Bilingual Education in Peru**, Columbia University, spring.

⁽⁵⁾ DESA. (2009). **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration**, Australia, DESA, P. 11.

والاجتماعية والمدنية بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار. ويراه البعض على أنه عملية تقوم بها المؤسسات التعليمية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي^(١). وتعرفه الشبكة الأوربية ضد الفقر (EAPN) على أنه عملية التأكيد على مشاركة الأفراد المهمشين والفقراء في عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية^(٢).

وعلى ذلك يتوافر التضامن على عدد من الإجراءات الهادفة لتغيير الظروف والعادات التي تؤدي أو قد أدت إلى الاستبعاد الاجتماعي، والالتزام الاجتماعي للتأكيد على توفير الحاجات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. ووفق ما تقدم فإن التضامن الاجتماعي يقوم بموجب بعض المقومات مثل: المشاركة النشطة والفعالة في جميع مناحي الحياة، وفي بناء الشبكات الاجتماعية مع الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتمكين الأفراد من صنع القرارات، وبالتالي يرى البعض أن التضامن الاجتماعي يمثل غاية وهدف وعملية وهذه العملية تؤثر على جميع الأنشطة المجتمعية، ويجب تحقيقها من خلال تطوير التعليم الجامعي لذلك.

ويحتوي التضامن الاجتماعي على جميع نواحي الحياة الفردية والاجتماعية، ويمكن تصنيفها بأساليب مختلفة وبأهداف مختلفة، على سبيل المثال، نجد أن الحكومة القومية قد تهتم بتحديد الأبعاد المرتبطة بالسياسات العامة مثل التعليم، الصحة، التوظيف، الحصول على الخدمات الأساسية، أما الحكومة المحلية تهتم بالجوانب الإبداعية مثل الحراك الاجتماعي، رؤوس الأموال الاجتماعية.

ويمكن أن يسهم التعليم الجامعي ممثلاً في مؤسساته الجامعية العامة والخاصة الأهلية والحكومية في تحقيق التماسك الاجتماعي لطلابها في اطار من الضبط الاجتماعي، حيث تراوحت محاولات إبراز جوانب السلطة المسيطرة والقهر كعناصر أساسية في الضبط الاجتماعي من ناحية، والاهتمام بالكشف عن الجوانب التعليمية والتربوية والإرشاد والإقناع والتوجيه من ناحية أخرى^(٣). فيعرف بأنه جهداً مقصوداً أو منظماً، سواء من قبل الشعب كله أو من خلال طبقة دون أخرى.

كما يمثل الضبط الاجتماعي القوى التي يمارسها المجتمع على أفرادها والطرق والمعايير التي يفرضها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل لذلك لضمان سلامة البنيان

^(١) AIFS. (2009). **Strengthening Communities, Supporting Families & Social Inclusion**, Australia, AIFS, P. 5.

^(٢) Hunter, B. (2008). **Indigenous Social Exclusion: Insights & Challenges for The Concept of Social Inclusion**, Australia, Brotherhood of St laurance, P. 4.

^(٣) كصام الدين على هلال وطلعت عبدالحميد فايق (٢٠٠٧م): قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر، القاهرة،

الاجتماعى والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف^(١)، ويمكن التعمق فى فهم عملية الضبط فى المجتمع بالتعرف على مقوماتها الرئيسية: حيث يقوم الضبط الاجتماعى على الارتباط: حيث يعد من أهم مقومات الترابط الاجتماعى التى تربط الفرد بالآخرين مثل (الأبوين - الأصدقاء) أو مؤسسات مثل (مؤسسات التعليم النظامى أو غير النظامى) يمكن أن تمنع وقوع الانحراف، وكذلك الاندماج: بدرجة من الفعالية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدى وغير التقليدى. فالجماعة التى يشغلها أداء الأنشطة التقليدية ليس لديها وقت لممارسة السلوك المنحرف، فضلاً عن اندماج الفرد فى الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم ويبحث الجانب السوى من الشخصية، والالتزام: يعد الخوف من أهم العوامل التى تكبح رغبة الكثير فى مخالفة القانون وهناك القليل الذى ينكر أن طاعة الناس للقانون فى بعض المواقف ترجع إلى مجرد خوفهم من النتائج، ويطلق على هذا الجانب العقلى من الامتثال والالتزام ولكن ماذا نعني بقولنا عن شخص ما أنه يلتزم بالامتثال للقانون.

وعلى ذلك فإن المقومات السابقة بمقومات تحقيقها مؤشرات قياس لبناء الإنسان بمعايير التماسك الاجتماعى، فحيث توافرت المعايير الاجتماعية تحقق التماسك الاجتماعى من خلال الإلتزام بالقيم والعادات السائدة فى المجتمع. بالتالى من خلال تحقيق الضبط الاجتماعى والالتزام بقيم ومعايير وعادات المجتمع يتحقق التماسك وتقل معدلات الفوضى والجريمة والتفكك الاجتماعى، ويبنى ذلك على تبني الجامعة لبعض المتطلبات لتحقيق التماسك الاجتماعى وذلك على النحو التالى:

ثالثاً: متطلبات وآليات التعليم الجامعي لتحقيق التماسك الاجتماعى:

يتحقق التماسك الاجتماعى بوجود الصلة أو الروابط بين التعليم الجامعي، والتأثيرات المنقول له إلى طلابه وفق الجانب المعرفى والسلوكى والمهاري، حيث يؤثر فى سلوكهم. أو فى كونه شعور عام لدى أفراد المؤسسة الجامعية، حيث تسهم الجامعة بقدرات متطورة ومتميزة على المشاركة فى المجتمع ومواجهة التحديات المشتركة، وفق ذلك يتميز التماسك بالعملية الدينامية الجارية لتطوير المجتمع من قبل مؤسسات التعليم الجامعي، من خلال خلق وبناء قيم وتحديات مشتركة؛ وعلى ذلك يمكن التركيز على أهمية تعزيز تكافؤ الفرص فى التعليم، والتأكيد على بناء الثقة المتبادلة بين الأفراد، والمعاملة بالمثل، الذى يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التماسك واستدامته؛ فإذا ما شعر أفراد المجتمع بأنهم لا يتلقون توزيعاً متساوياً وعادلاً؛ فإنهم سيصبحون أكثر استياءً، وأقل استعداداً للتعاون، وعليه يتفكك المجتمع.

(١) معن خليل العمر: الضبط الاجتماعى، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٥.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة بعض المتطلبات التي يسهم بها التعليم الجامعي لتحقيق التماسك الاجتماعي لدى طلابه في ضوء التوجه نحو إعادة بناء الإنسان؛ وذلك من خلال عرض المتطلبات اللازمة يلي كل متطلب عرضاً لآليات إجرائية من وجهة نظر البحث الحالي لتفعيل تلك المتطلبات، وفيما يلي عرض ذلك:

أ- متطلبات التعليم الجامعي لبناء طلابه وفق الوعي بالتكامل الاجتماعي:

- ينبغي أن تتعامل الجامعة مع التكامل الاجتماعي كعملية دينامية وأساسية يتم في ضوءها تطوير القيم، والعلاقات، التي تمكن جميع أعضائها من المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- يجب أن تنشر الجامعة القيم الإيجابية تجاه الوطن وتعمل على تنميتها، وتحس الطلاب على المشاركة في التنمية المستدامة بالمجتمع المصري.
- تسهم الجامعة في إدارة الإصلاح اللازم لمواجهة العنف لدى الطلاب؛ بإتاحة الفرص المتكافئة للحوارات والنقاشات بين الطلاب، وكفالة حرية الاختلاف بينهم.

آليات التعليم الجامعي لبناء طلابه من أجل الوعي بالتكامل الاجتماعي:

- تفعيل التعامل مع التكامل الاجتماعي كعملية دينامية وأساسية يتم في ضوءها تطوير القيم، من خلال تدريس بعض المقررات الخاصة بذلك.
- تنظيم الجامعة لورش ولقاءات وندوات تحت على غرس القيم الإيجابية تجاه الوطن وتعمل على تنميتها، وتحس الطلاب على المشاركة في التنمية المستدامة للمجتمع.
- قيام إدارة الجامعة بمواجهة العنف لدى الطلاب؛ بإتاحة الفرص المتكافئة للحوارات والنقاشات بين الطلاب، وكفالة حرية الاختلاف بينهم، وتنظيم الأنشطة الرياضية بما يحقق التنوع اللازم لكل مرحلة.

ب- متطلبات التعليم الجامعي لبناء النظام الاجتماعي لدى طلابه:

- تنمية مبدأ الاعتماد في تحقيق النظام الاجتماعي ككل، وكلما كان الفرد أكثر اعتماداً على الجماعة كلما كان أكثر مسايرة لمعايير للجماعة التي يعيش فيها. وهذا يعني أن الجماعة تعنى الكثير للفرد.
- تعزيز الشفافية؛ حيث يعد من المبادئ الأساسية للنظام الاجتماعي. وكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الأفراد على العمل بجد في الجماعات، خشية شعور المراقبين لهم بالتقصير.
- التوسع في تحقيق النظام الاجتماعي، وهو يعنى كلما كان هناك عدد من المعايير الهامة في المجتمع، كلما ساعدت هذه المعايير على تحقيق التجانس والتماسك بين أفراد الجماعات.

آليات التعليم الجامعي لتنمية ثقافة بناء النظام الاجتماعي لطلابهم:

- تنمية مبدأ الاعتماد في تحقيق النظام الاجتماعي ككل، من خلال التدريب على ذلك.

- تعزيز الشفافية فكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الأفراد على العمل بجد في الجماعات، من خلال حث أعضاء هيئة التدريس على ذلك.
- العمل على التوسع في تحقيق النظام الاجتماعي من أجل تعزيز التجانس والتماسك بين أفراد الجامعة.

ج- متطلبات التعليم الجامعي لبناء مقومات التفاعل الاجتماعي لطلابه:

- أن تحرص الجامعة على بث روح التعاون والتنافس والتوافق والصراع، حيث يتضمن التفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل لسلوك الطلاب وأعضاء الجامعة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.
- أن تدعم الجامعة طلابها في أوقات شدتهم من خلال برنامج معن في رعاية الشباب، وأن يكون في سياق العدالة، والتضامن الاجتماعي.
- تنمية روح الرحمة التي يقوم عليها التعامل مع الطلاب؛ فهي روح الاتصال الصحيح، وبدونها تصبح الحياة جافة، وتفقد قيمتها، ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح.

آليات التعليم الجامعي لتعزيز ثقة الطلاب بالتفاعل الاجتماعي:

- أن تحرص الجامعة على بث روح التعاون والتنافس والتوافق الذي يتم عادة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.
- أن تدعم الجامعة طلابها في أوقات شدتهم من خلال برنامج معن في رعاية الشباب، وأن يكون في سياق العدالة، والتضامن الاجتماعي، من خلال المشروعات.
- أن تسعى الجامعة إلى التوسع في تنظيم الأنشطة الترفيهية مما يؤدي إلى توسيع وتنشيط التفاعل بينهم.

د- متطلبات التعليم الجامعي لبناء وتفعيل التضامن الاجتماعي :

- التأكيد على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب بغض النظر عن العرق، أو السلالة أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع.
- تهيئة الظروف لجميع الطلاب للمشاركة الفعالة والنشطة في جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والمدنية بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار.
- التأكيد على مشاركة الطلاب من المهمشين والفقراء في عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.
- التأكيد على الالتزام الاجتماعي لتوفير الحاجات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، من خلال المشاركة من أجل الاهتمام بأفراد المجتمع، والاهتمام بأصواتهم ومشاركتهم في جميع مناحي خدمة المجتمع.

آليات التعليم الجامعي لبناء وتعزيز التضامن الاجتماعي:

- أن تعمل إدارة الجامعة على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب بغض النظر عن العرق، أو السلالة أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع الكبير.
- تقوم الجامعة بتهيئة الظروف التعليمية وأجواء من المشاركة الفعالة والنشطة للطلاب في جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والمدنية بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار.
- أن تؤكد الجامعة على مشاركة الطلاب المهمشين والفقراء في عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.
- إلغاء الممارسات والتشريعات الداعية إلى التمييز بين الطلاب أو داخل المجتمع.

هـ- متطلبات التعليم الجامعي لتفعيل الوعي بالضبط الاجتماعي لطلابه:

- أن تعمل الجامعة على تفعيل الارتباط، ومنع وقوع الانحراف بين الطلاب.
- تحقيق الاندماج بين الطلاب حيث يعتبر درجة الفعالية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي وغير التقليدي، بحيث يدعم وبيحث الجانب السوي من الشخصية.
- العمل على ضرورة الالتزام: بما يحقق الامتثال للقانون.

آليات التعليم الجامعي لتفعيل الوعي الطلابي بالضبط الاجتماعي:

- أن تعمل الجامعة على تفعيل وتقوية الارتباط بالآخرين بين المؤسسات الجامعية من خلال الشركات البحثية والأنشطة الطلابية.
- أن تنشر الجامعة الوعي بالتدريب والأنشطة من أجل تحقيق الاندماج بين الطلاب فالجامعة التي يشغلها أداء الأنشطة التقليدية ليس لديها وقت لممارسة السلوك المنحرف المخالف لقيم التماسك الاجتماعي.

هـ- نتائج البحث:

- أن التعليم الجامعي من أهم مؤسسات بناء الإنسان من خلال تعزيز القيم التي يتطلبها المجتمع في تحقيق تماسكه.
- أن التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسية في التطوير والتنمية؛ فهو وسيلة وغاية معاً؛ وسيلة لأنه يهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، وغاية لأنه يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير فرص متكافئة لهم.

- أن التماسك الاجتماعي لا يمكن فرضه على المجتمع من قبل السلطات العليا، ولكن لابد أن يكون نابعاً من المجتمع ذاته بحيث تقوم الحكومات بدور القائد والمسهل لهذا النشاط الثقافي.
- أن التماسك الاجتماعي أحد المفاتيح الرئيسة المعززة للتطوير والتنمية لأن هدفه الأساسي تحقيق الجودة لحياة الفرد والمجتمع معاً، بما يسهم في تنمية بناء الإنسان.

قائمة المراجع

١. نادية جمال الدين (٢٠٠٧م): قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة الفرص والتحديات، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة في الفترة من ١١-١٢ يوليو، ص ١٤٣.
٢. يوسف سيد محمود (٢٠٠٩م): رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص ٢١.
٣. محمد على نصر (٢٠٠٤م): رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالي العربي في ضوء منطلقات العصر، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر "العربي الثالث " التعليم الجامعي العربي .. آفاق الإصلاح والتطوير، ج ١، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المنعقد في الفترة ١٨-١٩ ديسمبر، ص ٤٨٢.
٤. نادية جمال الدين (٢٠١٥م): ثورة التعلم ومناهج البحث في التربية" البحوث الكيفية/ بحث الفعل"، القاهرة، مركز المحروسة، ص ٢٦.
٥. زياد بركات (٢٠٠٥م): من المسئول بشكل رئيسي عن تعليم القيم للشباب؟ البيت أم المدرسة أم المسجد، المجلة الالكترونية لشبكة العلوم النفسية العربية، ٢ (٨)، ص ٥٥.
6. Peters, Ina, (2018). Cohesion and Fragmentation in Social Movements How Frames and Identities Shape the Belo Monte Conflict, available at: <http://www.springer.com/gp/book/9783658193256> (11-6-2017).
٧. حسام طلعت بندق (٢٠٠٩م): دور المجتمع المدني في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب، دراسة ميدانية المؤتمر العلمي السنوي العشرون، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ج ٢، ص ٢٥.
٨. نادية جمال الدين (٢٠١٣م): الإنسان والتعليم والبحث التربوي في الزمان الرقمي، القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية، سلسلة من أجلك نكتب رسائل تربوية (١)، ص ص ٧-٨.
9. Bernard, P. (1999). **Social Cohesion: A Critique**, CPRN Discussion Paper No. F/09, Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec, P. 5.
- 10.- Ritzen, J. & Others. (2000). **On "Good" Politicians & "Bad" Policies: Social Cohesion, Institutions & Growth**, Policy Research Working Paper No. 2448, World Bank, Washington, DC.
11. Wachendorfer, A. & Others. (2007). **Social Cohesion, Regionalism & Development in Latin America & the Caribbean**, Paper Presented Nov. 8th, Buenos Aires, Argentina, P. 9.

١٢. هبه صبحي جلال إسماعيل (٢٠١٢م): التعليم والتماسك الاجتماعي في مصر: دراسة تحليلية للعائد غير الاقتصادي الأوسع للتعليم قبل الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

13. Friedkin, N. (2004). Social Cohesion, **Annual Review Sociology**, 30, PP. 418, 419.

14. Department For Communities & Local Government(2007). **What Works In Community Cohesion, Research Study Conducted For Communities & Local Government & The Commission On Integration & Cohesion"**, DCLG, London, June, P. 4.

15. Council of Europe (2001): Promoting The policy Debate on Social Cohesion From A Comparative Perspective, **Trends in Social Cohesion, No. 1**, Council of Europe, Germany, Dec, p4.

16. Council of Europe(2006): Achieving Social Cohesion in A Multicultural Europe: Concepts, Situations & Developments' **Trends in Social Cohesion No. 18**, Council of Europe, Belgium, Oct.

17. Amin, A,(2007): Thinking Past Integration & Community Cohesion, **Paper Presented At 2007 COMPAS Annual Conference**, Oxford University, 5-6 July.

18. Trinidad & Tobago(2008): The International Federation of Coalitions for Cultural Diversity Cultural Livelihoods & Social Cohesion in The Caribbean, **Summary Report**, University of West Indies, 7 July

19. Eu-LAC Forum, Fiscal Policies **For Social Cohesion And The Fight Against Poverty, Conclusions & Recommendations For The VEU-LAC Summit**, Berlin, Germany 12-13 March 2008.

20. Novy, A.(2009): City Regions & Social Cohesion, Plenary Presentation Given At The **RSA-Conference: Understanding & Shaping Regions: Spatial, Social & Economic Futures**, leuven, 7 Apr.

٢١. مرفت عطية اسكندر (٢٠١٤م): صورة الذات والآخر لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية بمصر دراسة استطلاعية لدور التعليم في تدعيم التماسك الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٢٢. لبنى عبدالرحيم امبابي (٢٠١٥م)، سياسات التعليم قبل الجامعي بمصر ودورها في تعزيز المواطنة بالفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٧، القاهرة، ص ٦٥ و ٦٦

٢٣. محمد المهدي (٢٠١١م)، عبقرية الثورة المصرية، القاهرة: دار الشروق، ص ١٣٥

٢٤. محمد حسن غانم، ثورة ٢٥ يناير: رؤية نفسية وشهادة شخصية، مرجع سابق، ص

١٣١

٢٥. محمد المهدي، عبقرية الثورة المصرية، مرجع سابق، ص ٨٩

٢٦. محمد المهدي، عبقرية الثورة المصرية، المرجع سابق، ص ٩٠
٢٧. إيمان محمد حسني عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ٣٢٥

28. Kitagawa, F. (2005): Entrepreneurial universities and the development of regional societies: a spatial view of the Europe of knowledge, **Higher Education Management and Policy**, 17(3): 65-92.

٢٩. حاتم فرغلي ضاحي (٢٠٠٨م): مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص ٨٣.
٣٠. زينب توفيق السيد عليوة (٢٠٠٦م): المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوطن العربي، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر "العربي الخامس" لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان "الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين" الواقع والرؤي "المنعقد بمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس في الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر، ج ٢، ص ١٧ - ٣٨.
٣١. حسن شحاته (٢٠٠١م): التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص ١٣.
٣٢. أحمد حسن الصغير (٢٠٠٥م): التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتب، ص ٢٣ - ٢٩.
٣٣. نادية جمال الدين (١٩٩٤م): سياسة القبول للتعليم الجامعي بالدول العربية وتحديات الأمن والبقاء، المؤتمر العلمي الثاني - التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية التربية، جامعة الكويت، ص ٤٩٥، ٤٩٤.
٣٤. حسن شحاته: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٣ - ٢١.
٣٥. أحمد الخطيب (٢٠٠٦م): الإدارة الجامعية دراسات حديثة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص ٣٠٩ - ٣١٥.
٣٦. أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٦م): التعليم في مصر: ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٢٢.
٣٧. على راشد (١٩٨٨م): الجامعة والتدريس الجامعي، جدة، دار الشرق، ص ١٨ - ٢٤.

38. Heynemann, S. & Todoric-Bebic, S. (2000). A Renewed Sense for The Purpose of Schooling The Challenges of Education & Social Cohesion in Asia, Africa, Latin America, Europe & Central Asia, Prospects, **International Bureau of Education**,. 30(2) 150.

- 39.Home Office, Community Cohesion(2001): **A Report of the Independent Review Team Chaired By Ted Cante**, Home Office, London
- 40.Surkyn, J. (2000). Changing Attitudes & Values across Europe: Social Cohesion & the Role of the Family, Europe, Flemish Research Council, P. 2.
- 41.Regina Berger, R. (2000) **Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept & Measurement, European Working Paper, No. 149**, (Mannheim, Centre for Survey Research & Methodology), pp 3-25, p5.
- 42.Canadian Council on Social Department (2000). **Social Cohesion in Canada: Possible Indicators**, Canada, Dept. of Canadian Heritage & Dept. of Justice, Nov. 2000, p.3.
- 43.Easterly, W (2006). **Social Cohesion: Institutions & Growth**, WP # 94, Centre for Global Development. Aug, (www.cgdev.org) at 15-2-2011.
- 44.James Moody, J &Others (2000). A Hierarchical Conception of Social Group American **Journal of Sociology**, 13, P. 5.
- 45.Maxwell, J. (2007). **What Is Social Cohesion, & Why Do We Care?** Canada, Canadian Policy Research Networks, P. 1.
- 46.Council of Europe, **Concerted Development of Social Cohesion on Indicators: Methodolgoical Guide**, Pelgium, Aug. 2005, P. 26.
- 47.National Unity & Reconciliation Commission (NURC) (2007): **Social Cohesion in Rwanda: An Opinion Survey Results 2005-2007**, United States Agency for International Development (USAID), P. 2.
- 48.Fried kin, N. (2004). "Social Cohesion", **Annual Review of Sociology**. 30, 422.
- 49.Depot for Communities & Local Government (2009). Guidance on Meaningful Interaction: How Encouraging Positive Relationships Between People Can Help Build Community Cohesion, **London, Communities & Local Government Publications**, 7.
٥٠. سامية حمريش (٢٠١٠م): القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، جامعة الحاج الخضر، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص ٢٠٧.
- 51.Reitz, J.G., Breton, R., Dion, K.K., Dion, K.L,(2009). Multiculturalism and Social Cohesion Potentials and Challenges of Diversity, available at: <http://www.springer.com/gp/book/9781402099571#otherversion=9789048182282> (3-12-2017).
- 52.Bernard, P., Social Cohesion: A Critique, **CPRN Discussion Paper No. F/09**, Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec. 1999, P. 5.

53. Ritzen, J. et al. (2000), On "Good" Politicians & "Bad" Policies: Social Cohesion, Institutions & Growth, **Policy Research Working Paper No. 2448**, World Bank, Washington, DC.
54. Wachendorfer, A. et al. (2007). "Social Cohesion, Regionalism & Development in Latin America & the Caribbean", **Paper Presented Nov. 8th, 2007**, Buenos Aires, Argentina, P. 9.
55. Zagalo, N. (Ed), Branco, P. (Ed) (2015). Creativity in the Digital Age, Available at: <http://www.springer.com/gp/book/9781447166801> (23-11-2017).
56. Adamo, S (2008). "Northern exposure: The New Danish Model of Citizenship Test", **International Journal on Multi Alturism Societies**, 10(1) PP. 18-20.
57. Blackler, F. & Regan, S. (2004). **Collaborative Practices in Government Policy Objects**, London, Lancaster University, P. 12.
58. Bonnicksen, B. (2003). **Volunteers & Social Service Systems**, N.Y. Crowell, Feb. P. 25.
59. José luis, **Economic & Social Indicators & Social Cohesion in Latin America & The Carribean**, P. 27.
60. European Committee for Social Cohesion: **A New Strategy for Social Cohesion: Revised Strategy for Social Cohesion**, PP. 5-7.
61. Rawsthorne, M & Vinson, T. (2007). The Most Liveable Place in Australia: The Role of Social Indictors in Realizing The Vision", **New Community Quarterly**, PP. 3, 4.
٦٢. موسى الشرقاوي (٢٠٠٤م): الهوية الثقافية لطلبة كليات التربية في ضوء التحديات المعاصرة، دراسة أمبيريقية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٤٧، مايو ٢٠٠٤، ص ٧.
63. Clea Mcneely & Jayne Blanchard: The Ten Years Explained: A Guide to healthy Adolescent Development . **John Hopkins Bloom berg** ,School of Public Health .2009, P.26.
٦٤. رضوى سالم (٢٠٠٣م): شبابنا حقاً هل هو بلا قيم؟ سلسلة أحوال مصرية، العدد ٢١، السنة السادسة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٥٠.
٦٥. عبد المنعم عبد الله (٢٠٠٨م): الأنساق القيمية لدى الشباب الجامعي في ضوء المستجدات العالمية "دراسة ميدانية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد ١٤، العدد ٤٩، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، يناير ٢٠٠٨م، ص ٢٠١.
66. House of Commons, Community Cohesion & Migration (2008). **10th Report of Session 2007-8**, London, House of Commons, 16 Jul., P. 6.
67. Cars, G. & Others. (1999). Study Programme in European Spatial planning: Indicators for Social Integration & Exclusion, **Final report**, Theme 13, Oct., P. 8.
68. Delanty, G. (2000). Social Integration & Europeanization: the Myth of Cultural Cohesion, **European Studies**, 14, P. 221.

69. Wangué, S. (2005). Culture, Identity & Social Integration: The Tanzanian Experience in Social Integration, **Paper Presented at Arusha Conference New Frontiers of Social Policy – Dec. 12-15, Tanzania**, P. 20.
70. Koivusalo, M. (2009). Social Integration, Global Social Policy & Society for All, **Global Social Policy Brief # 7**, Finland, P. 7
71. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) (1994). Social Integration: Approaches Issues, **MNRISD Briefing paper # 1**, Mar, P. 1.
72. Vieagge, D. (2000). **Social Integration & Political Participation: Diagnosis & Prognosis for African American political Empowerment**, Ann Arbor, University of Michigan, P. 58.
73. DESA, **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration**, Op. Cit., P. 6.
74. Gomez, A. (2007). **The Role of Education in Promoting Cubas Integration into The International Society: Lessons in Transitions from The Post-Communist States of Central & Eastern Europe**, University of Maimi, P. 53.
75. Deacon, B. & Others. (2005). Copenhagen Summit Ten Years on: The Need for Effective Social Policies Nationally, Regionally & Globally, **GASPP Policy Brief # 6**, P. 3.
٧٦. جمال سلامة على (٢٠٠٦م): النظام السياسي والبناء الاجتماعي: النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٢٣.
77. Liewelyn, H. & Rockwell, J. (2007). Two Views on Social Order, **Conflict Or Cooperation**, (www.miser.org) (7-1-2016).
78. Heater, M. & Horne, C. (2009). **Thories of Social Order**, 2nd ed., Stanford University Press, PP. 3, 4.
79. Scheinkman, J. (2007) **Social Interactions**, National Science Foundations Princeton University, PP. 1, 2.
80. Lee Freese, L. & Burke, P. (2005). **Persons, Identities & Social interactions Advances in Group processes** (4) Greenwich, Conn, P. 11.
81. Social Interaction, Language & Society (2004). (www.economics.arizona.edu), PP.1, 2. (22-10-2016).
82. Dept. for Communities & Local Government, Guidance on Meaning Full Interaction: How Encouraging Positive Relationships Between People Can Help Build Community Cohesion, Op. Cit., P. 9.
83. Milcher, S. & Aodrey Ivanov, A. (2008). Social Inclusion & Human Development, HDR # 16, UNDP Bratislava regional centre, Jan, P. 1.
84. Nieroda, J. (2005). **Education for Social Inclusion & Revolution: A Closer Look at Intercultural Bilingual Education in Peru**, Columbia University, spring.
85. DESA. (2009). **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration**, Australia, DESA, P. 11.

86.AIFS. (2009). **Strengthening Communities, Supporting Families & Social Inclusion**, Australia, AIFS, P. 5.

87.Hunter, B. (2008). **Indigenous Social Exclusion: Insights & Challenges for The Concept of Social Inclusion**, Australia, Brotherhood of St laurance, P. 4.

٨٨. عصام الدين على هلال وطلعت عبدالحميد فايق (٢٠٠٧م): قضايا في علم اجتماع

التربية المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٢٧

٨٩. معن خليل العمر: الضبط الاجتماعي، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٥.